

الحيلولة دون الانتزاعات البغيضة: وسيلة جديدة للضغط على نظام بشار الأسد في سوريا

كيمبرلي آن إليوت وأوين باردر

9 مارس/آذار 2012

إن الدول التي تُطبخ دكتاتوراً قمعياً عادةً ما تعاني بعد ذلك من التزامات غير شرعية وبغيضة. حيث ينبغي على الحكومات الشرعية التالية، التي تريد مواصلة الوصول إلى أسواق الائتمان العالمية، أن تعمل على الوفاء بديونها، والالتزام بالتعاقدات الأخرى التي أبرمها النظام السابق لها، حتى إذا ما تمت سرقة العائدات أو استخدامها لقمع المعارضة بعنف.

ويجسد الوضع السوري الحالي هذا الرهن للمستقبل. لقد قام نظام الرئيس بشار الأسد بقتل آلاف المواطنين منذ اندلاع الاحتجاجات في العام الماضي. وقد ندد بهذا العنف كل من جامعة الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وفرضت عقوبات قاسية على قطاع النفط في سوريا وكذلك البنك المركزي فيها. إلا أن هذا لم يمنع النظام السوري من شراء الأسلحة من روسيا، أو من محاولة بيع النفط للصين وغيرها من الدول الأخرى، بعد أن رفضت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي شراؤه.

العقوبات الوقائية على التعاقدات

حان الوقت لتجربة وسيلة جديدة لتعزيز الإجراءات المتبعة حالياً، ألا وهي: العقوبات الوقائية على التعاقدات. سوف تكون هذه الوسيلة في شكل إعلان بأن أية تعاقدات جديدة مع نظام بشار الأسد تعد غير شرعية وغير ملزمة للحكومة الشرعية التالية. وسوف يؤدي مثل هذا الإعلان إلى إجهاض إبرام أية تعاقدات جديدة مع نظام بشار الأسد أو منحه أية قروض، وذلك بسبب تزايد مخاطر التنصل من هذه التعاقدات أو القروض من جانب الحكومة الشرعية التالية.

إن إجهاض إبرام تعاقدات جديدة سوف يجعل من الصعب على نظام الأسد أن يضمن استقراره. فقد يؤدي ذلك إلى تشجيع كبار المسؤولين أو ضباط الجيش إلى التخلي عن النظام، مما يجعل الأطراف الخارجية التي تفكر في التعاون التجاري مع النظام، أن تميل إلى وضع شروط قاسية للاستمرار. أما إذا تم توقيع تعاقدات بالرغم من هذا الإعلان، فإنه سوف يخفف من وطأة الأعباء على أية حكومة شرعية تالية، والتي يمكنها أن تتنصل من هذه التعاقدات دون المخاطرة بوصولها إلى أسواق الائتمان العالمية.

كيف يمكن لهذه الوسيلة أن تنجح؟ فلنفترض أن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، دولتي المقر للمراكز المالية الدولية، واللذان تلقيان الدعم من الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية، أعلنتا أن أية تعاقدات جديدة يتم توقيعها مع نظام الأسد سوف تعتبر غير قانونية. ما هو رد الفعل المتوقع من الحكومات والشركات التي تنوي التعاون التجاري مع نظام الأسد؟ هل سوف يستمر الروس في بيع الأسلحة لسوريا عند العلم بأنهم قد لا يحصلون على استحقاقاتهم، وأن تعاقداتهم قد يتعذر تنفيذها؟ هل ستخاطر الصين وغيرها من الدول بالاستثمار في قطاع النفط السوري، عند العلم بأن التعاقدات وغيرها من كميات النفط المتفق عليها، قد يتم التنصل منها إذا ما سقط نظام الأسد؟

ماذا بعد العقوبات التجارية

تعتبر العقوبات الوقائية على التعاقدات ذاتية الفرض، وذلك بخلاف العقوبات التجارية التقليدية. إن العقوبات الاقتصادية تمنح الأطراف التي تخرقها ميزة كبيرة؛ حيث تزداد المكاسب المتوقعة نظراً لانعدام المنافسة من الأطراف التي تلتزم بالعقوبات. وعلى النقيض، تزيد

العقوبات الوقائية على التعاقدات من المخاطر بالنسبة للأطراف التي تخرقها. كما ستقل الحوافز المترتبة على توقيع التعاقدات طويلة الأجل مع النظام المستهدف.

من يقوم بالإعلان؟

من الممكن أن توتي العقوبات الوقائية على التعاقدات ثمارها من الناحية النظرية حتى إذا تم الإعلان عن طريق حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة فقط، حيث أنهما تمثلان دولتي المقر بالنسبة للمراكز المالية الرئيسية حول العالم، وكذلك بالنسبة للمحاكم التي تقوم بتفعيل التعاقدات الدولية. إلا أنه من الناحية العملية، فإن هذا الإعلان سوف يتم تدعيمه بصورة كبيرة عن طريق الإجماع الدولي الذي سيشمل الدول النامية الرئيسية والتأييد من الأجهزة الإقليمية ذات الصلة. وسوف يساعد هذا في ضمان أن يكون هذا الإعلان في صالح الدولة المتأثرة، وليس سعيًا وراء المصالح الضيقة للسياسة الخارجية للأطراف الخارجية. ولكن بخلاف العديد من العقوبات الاقتصادية، فإن العقوبات على التعاقدات لا تستلزم إجماع دولي، أو استصدار قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حتى تصبح في حيز التنفيذ.

معايير الإعلان

ما هي الشروط التي تعتبر نظام ما بغياً وبالتالي تعتبر التعاقدات الخاصة به غير شرعية؟ هناك مجموعة كبيرة من المعايير والمواثيق والمعاهدات المتفق عليها دولياً، والتي تمثل بعض الأسس لاتخاذ القرار. توصي مجموعة عمل مركز التنمية الدولية، الخاصة بالحيولة دون الديون البغيضة، بالجوء لإعلان عدم الشرعية والعقوبات الوقائية على التعاقدات ضد النظم السياسية التي تقوم بما يلي:

1. استخدام العنف العسكري وانتهاك حقوق الإنسان للشعوب، وتزوير الانتخابات، وقمع الحقوق الديمقراطية الأساسية، أو
2. التورط في فساد هائل وسوء إدارة واسع النطاق للأموال العامة، بما في ذلك إيداع الأموال العامة في حسابات خاصة في البنوك الأجنبية، واستخدام الموارد في قمع السكان.

وتتطابق الحالة السورية مع المعيار الأول على الأقل.

استخدام كل وسيلة متاحة

لقد دعا الرئيس أوباما الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها باستخدام "كل وسيلة متاحة" لإيقاف المذبحة في سوريا. وصرح رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون قائلاً "تحتاج بريطانيا إلى قيادة الطريق من أجل التحقق من تشديد العقوبات، وحظر السفر وتجميد الأصول الخاصة بسوريا". تعد العقوبات الوقائية على التعاقدات وسيلة جديدة قوية محتملة لتدعيم هذه الأهداف. وبالرغم من أن مثل هذا الإعلان لن يكون له آثار كبيرة أو فورية، إلا أنه سوف يزيد من عزلة النظام السياسي ويشير إلى أن الضغط سوف يزداد مع مرور الوقت.

إن فشل المجتمع الدولي في إيقاف اعتداءات نظام الأسد يعني إزهاق المزيد من الأرواح البرينة. إن اعتبار التعاقدات التي يتم توقيعها مع هذا النظام أثناء أحداث العنف هذه، كتعاقدات بغية وغير شرعية، وزيادة حدة المخاطر أمام الشركات أو الحكومات التي ترغب في توقيعها، هي بالتأكيد وسيلة تستحق المحاولة.

للاطلاع على المزيد من المعلومات حول هذه المبادرة باللغة الإنجليزية، وللحصول على مقطع فيديو مصحوب بترجمة عربية، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني: www.cgdev.org/syria